محددات المناخ الاستثماري وتأثيرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر

د. منصف شرفي، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2

د. عبد الملك توبي، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل

ملخص

بهدف هذا البحث إلى التعرف على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر والمزايا التي يقدمها للدول المضيفة له، فضلا عن المخاطر والمحددات التي يتعرض لها هذا الاستثمار في الجزائر، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف تم استعراض مكانة الاستثمار في الجزائر وأهم السياسات التي اتبعتها من أجل إنجاحه، وقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها الاهتمام بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر كونه أحد مصادر التمويل الخارجي، كذلك تحديد المخاطر التي يتعرض لها ومحاولة السيطرة عليها لزيادة هذا الاستثمار.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، تحديات، النمو الاقتصادي، الجزائر.

Résumé

L'objectif de notre communication est de montrer les avantages des investissements directs étrangers (IDE) sur les pays d'accueil mais aussi leurs risques et déterminants. Pour le cas de l'Algérie, il est question d'exposer la place accordée à l'investissement étranger dans les politiques publiques et de finir par l'exposé d'un certain nombre de résultats, notamment, la nécessité d'attirer les IDE en tant que source de financement étranger et l'obligation de contourner les risques y afférents pour les encourager.

Mots clés: Investissement direct étranger, obstacles, croissance économique, Algérie.

مقدمة

شهد الاستثَمار الأجنبي المباشر في الآونة الأخيرة تطورا وانتشارا هائلا، إذ أصبح هدف جذبه وترشيده من أهم الأهداف الاقتصادية وذلك نتيجة للتطورات العالمية، والتي تعتبر من أهمها اتساع نطاق العولمة، إلى أن أصبحت تشكل مظهرا من مظاهر العولمة الاقتصادية، ودعامة من دعائم تنمية الدول المضيفة له وخاصة في الدول النامية، وعامل من عوامل تكريس الانفتاح الحقيقي للاقتصاديات على التحولات العالمية. هذا ما أدى بمختلف الدول النامية ومن بينها الجزائر إلى التسارع والتسابق لاستقطابه، من خلال وضع البرامج والسياسات التي من شأنها تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي على حد السواء في ظل التحول الاقتصادي الذي عرفته الجزائر نحو اقتصاد السوق استعداد للاندماج في الاقتصاد العالمي. إلا أن استفادة الجزائر من مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في المسار التنموي مكتنف بجملة من التحديات والفرص.

وأمام هذه التحديات وإدراكا لأهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنسبة لاقتصاد الجزائر من خلال تكييف أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومنح المزيد من المزايا والحوافز بغية استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وبالرغم من ذلك يشير الواقع إلى أن الجزائر لا زالت تعاني من انخفاض حجم التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة مقارنة بالدول المجاورة. ما يجعلنا نطرح التساؤل التالي:

ما هي المعوقات التي تحول دون زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر بالرغم من انتهاج العديد من السياسات والتشريعات الاقتصادية لجذب هذا النمط من الاستثمارات؟

هدف البحث

- التعرف على مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله والمزايا التي يوفرها للدول المضيفة؛
- تحديد العوامل التي تحد من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، والكيفية التي تؤثر بها تلك العوامل على هذا النوع من الاستثمارات؛
- التعرف على الجهود المبذولة لتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن هناك مجموعة من المحددات الاقتصادية والإدارية التي تؤثر على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر سواء بالسلب أو الإيجاب.

أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من الدور الهام لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها أحد مؤشرات التنمية، حيث نحاول من خلال هذا البحث الوصول إلى أهم العوامل المحددة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، خاصة في ظل الانخفاض النسبي لهذه الاستثمارات في الدول النامية.

منهج البحث

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي من خلال استقراء ما ورد في الأدبيات الاقتصادية حول مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته والعوامل الجاذبة له، وكذلك أهم معوقاته.

1. مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله

من المهم توضيح المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر حتى يمكن فهم آلية هذا النوع من الاستثمار والآثار المترتبة على حدوثه، ويقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر امتلاك شخص أو شركة من دولة ما أصولا في دولة أخرى مع القدرة على إدارة هذه الأصول (سليمان 2011. 321)، ووفقا للمعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار مباشرا حين يمتلك المستثمر الأجنبي 10 % أو أكثر من رأس مال إحدى المؤسسات، وتكون هذه الحصة كافية عادة لإعطاء المستثمر راية في إدارة المؤسسة (مؤسسة التمويل الدولية 1997. 9)، كما أنه يكون للمستثمر الحق في اتخاذ القرار وفي الرقابة على المجالات أو المشروعات التي تم فيها الاستثمار وبالتالي يقل عنصر المخاطرة، وهذا الحق لا يتوفر لمجالات الاستثمار في محفظة الأوراق المالية (اسماعيل 2011. 692).

وتعرف منظمة التجارة الدولية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه أي نشاط استثماري مستقر في بلد معين (البلد الأم) يمتلك أصولا في بلد آخر (الدولة المضيفة) لتحقيق منافع بين طرفين، ويتميز هذا الشكل من أشكال التدفقات النقدية عن غيره من الأشكال الأخرى بأنه يتضمن تحركات رأس مال ليس فقط في شكل حصص ملكية وإنما في شكل آلات وتكنولوجيا ومهارات (Root 1994. 95)، لتحقيق مزايا ومنافع في عقد الاستثمار للطرف الأول، ورفع معدل النمو الاقتصادي وتوظيف العمالة ونقل التكنولوجيا وغيرها للطرف الثاني (الدولة المضيفة).

ويتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر عدة أشكال من أبرزها: (عبد العظيم 2011. 9-10)

1.1. استثمارات الشركات المتعددة الجنسيات: يقصد بالشركات متعددة الجنسيات أو العابرة للقارات تلك التي تمارس أنشطتها الاستثمارية وتملك أصولا في دول متعددة، وتحمل كل شركة ذات الاسم لتجاري للشركة الأم العالمية التي تتصف بضخامة رأس مالها وتفوقها التكنولوجي والتمتع بمركز احتكاري وبتشابك العلاقات بين الشركة الأم وفروعها على مستوى العالم، فضلا عن تنوع الأنشطة التي تشمل العديد من القطاعات الاقتصادية مع ارتفاع درجة التكامل الرأسي والأفقي والترابط بين هذه الأنشطة الدولية

2.1. الاستثمار المشترك: يعتبر نوعا هاما من أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر حيث يأخذ صورة المشاركة بين رأس المال الأجنبي ورأس المال الوطني، وقد يكون الطرف الأجنبي شخصا طبيعيا أو معنويا ويكون التعاقد بين الطرفين طويل الأجل، وسواء كان ذلك لانتشاء شركة جديدة أو شراء الطرف الأجنبي لحصة في رأس مال شركة وطنية ولكل طرف من الاستثمار المشترك حق المشاركة في الإدارة والتشغيل والأرباح أو الخسائر.

3.1. الاستثمار الأجنبي الخاص: هو عبارة عن تدفقات رأسمالية من دولة أجنبية إلى دولة مضيفة، ويتم إدارة هذه التدفقات بواسطة المستثمر الأجنبي. وعادة ما تتدفق هذه الاستثمارات من الدولة الصناعية المتقدمة (أمريكا، بريطانيا، فرنسا، كندا، ألمانيا، اليابان) إلى الدولة النامية (الدول الأفريقية، أمريكا اللاتينية، دول شمال شرق أسيا، دول شرق أوربا). كما يتضح من تقارير الاستثمار العالمي الصادرة عن منظمة الأوتكتاد.

2. أسباب الحاجة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية وعوامل جذبه

ترتبط الدوافع التي تدفع الدول العربية إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بالمزايا والايجابيات التي ترتبت على هذا الاستثمار من ناحية، وإلى معاناة الدول العربية من فجوة تمويلية وإلى الحاجة إلى نقل التكنولوجيا المتقدمة، والحاجة إلى مواجهة فجوة التجارة الخارجية من ناحية أخرى، ما نوضحه فيما يلي: (عبد العظيم 2011. 10-17)

1.2. الحاجة إلى مواجهة الفجوة التمويلية: تعاني الدول العربية من وجود فجوة تمويلية تتمثل في عجز الادخار المحلي عن تمويل احتياجات الاستثمارات المحلية، حيث تشير جميع الإحصائيات إلى انخفاض معدل الادخار عن معدل الاستثمار.

2.2. وجود فجوة التجارة الخارجية: تعاني الدول العربية من عجز المتحصلات عن سداد المدفوعات المتعلقة بالتعامل مع العالم الخارجي مما يضطر هذه الدول إلى جذب تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية.

3.2. نقل التكنولوجيا: تحرص الدول العربية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بهدف نقل التكنولوجيا المتقدمة المتوفرة لدى الدول الصناعية المتقدمة شأنها في ذلك شأن الدول النامية، وقد أوضحت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن نقل التكنولوجيا المتقدمة تعتبر من أهم وسائل تعجيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية، وأن عنصر التكنولوجيا يساهم في زيادة الإنتاجية بنسبة تصل إلى 75 % من إجمالي مساهمات عناصر الإنتاج المستخدمة في عملية التنمية.

4.2. زيادة معدل النمو الاقتصادي وتخفيض البطالة: تسعى الدول العربية إلى جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وما يرتبط بذلك من خلق فرص العمل في المشروعات الأجنبية الرائدة من ناحية. وفرص العمل التي تتولد في المشروعات الوطنية المغذية للشركات الأجنبية العملاقة. مثل تزويدها بمستلزمات الإنتاج والمواد الخام من ناحية أخرى، ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة هامة لزيادة معدلات التكوين الرأسمالي من خلال التأثير الايجابي على الادخار المحلي وعلى الاستثمار المحلي وانعكاس ذلك على معدل النمو الاقتصادي.

ويمكن تقسيم العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى مجموعتين أساسيتين هما: (شيماء 2006. 24-25)

أ. **المجموعة الأولى:** وتعرف بعوامل السحب، وهي عوامل تتعلق بالبلد المضيف وتتمثل في:

- النمو الاقتصادي والمتوقع للبلد المضيف والذي يعد أحد أهم عوامل السحب؛
- تطور القطاع المالي؛
- النظم والقوانين التشريعية التي تشجع جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- الشفافية؛
- كفاءة البنى التحتية وخاصة في مجال الاتصالات؛
- استقرار عملة البلد المضيف والتي تنعكس في استقرار سعر صرف البلد المضيف؛
- درجة المخاطرة السياسية في البد المضيف.

ب. المجموعة الثانية: وتعرف بعوامل الدفع، وهي عوامل تتعلق بالبلد الأم وتتمثل في:

- حالة الركود الاقتصادي التي تمر بها البلد الأم يؤثر إيجابا في تدفق الاستثمار الأجنبي تجاه الدول المستقبلة؛
- الظروف المالية في البلد الأم حيث كما كانت التقلبات عالية في سعر الصرف للبلد الأم كان مرافقا لها تدفقات أكبر للاستثمار الأجنبي المباشر تجاه البلد المضيف الذي يتصف باستقرار سعر صرف عملته.

3. أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

إن الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة جديدة إذا ما تم أخذها مقابل التجارة الدولية في العلاقات الدولية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، فقد كان الاستثمار الأجنبي المباشر في المرتبة الثالثة بين تدفقات رأس المال خلال السنوات الماضية، عندما كانت المساعدة وقروض البنوك التجارية أكبر، ولكن أهمية ودور الاستثمار الأجنبي المباشر ظهرت في التكامل العالمي الذي نما في الماضي القريب، حيث أن النمو الكبير في الاستثمار الأجنبي المباشر في منذ 1970 قد جلب معه درجة تكامل أكبر في الاقتصاد العالمي، مما لو كانت التجارة الدولية لوحدها، والأكثر أهمية أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان قد نما بمعدل أسرع من نمو الصادرات منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي (القريشي 2008. 148).

وقد عرفت تسعينات القرن الماضي تزايدا ملحوظا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي، حيث يلاحظ أن التدفقات قد تزايدت من 202 مليار دولار أمريكي في سنة 1990 إلى 1271 مليار دولار في سنة 2000 (الأونكتاد 2000. 8). وترتبط التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم إلى حد ما بالضغوطات وكذلك بالتحسينات في مجال المنافسة على مستوى بيئات العمل في أكثر الدول. إلا أن الأخطار الجيوسياسية والتنظيمية ومؤشرات الاقتصاد الكلي وكذلك مستجدات الأزمة المالية العالمية الحالية ستعيد نوعا ما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم (CNUCED 2003. 1-15).

وعليه فإنه لا يختلف اثنان على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن ثم فالجزائر على غرار دول العالم تريد الاستفادة هي الأخرى من ايجابيات هذه الظاهرة العالمية. فقد ارتبط تطور الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته في الجزائر منذ الاستقلال حتى الآن بعاملين أساسيين، يتمثل الأول في التطورات

والظروف التي شهدها نظام العلاقات الاقتصادية الدولية والتي كان لها الانعكاس البارز على تطور الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة وزنه في هيكل التمويل الذاتي. أما العامل الثاني فقد ارتبط بالتوجهات التي اعتمدتها الجزائر على المستوى الاقتصادي والتغير الذي عرفه النهج الاقتصادي والانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، والانفتاح على الأسواق العالمية الذي نتج عنه ظهور استراتيجيات تنموية جديدة.

فالجزائر تعاني من حدة ارتفاع البطالة التي لا يمكن معالجتها إلا بالاستعانة باستثمارات أجنبية مباشرة، وذلك لسد الثغرة في إمكانيات البلاد المحدودة في الاستثمار وخاصة منه الاستثمار الخاص على المدى المتوسط، ومن الملاحظ أن الجزائر تقوم حاليا بانجاز مشاريع استثمارية داخلية ضخمة تخص شق الطرقات السريعة وبناء السدود وانجاز المساكن الاجتماعية، ومن شأن هذه الاستثمارات العامة أن تخلق نوعا ما من مناصب الشغل، إلا أن هذه الحلول تبقى على المدى القصير، فلابد من خلق جو ملائم للاستثمارات الخاصة وعلى رأسها الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك لامتصاص القدر الأكبر من البطالة في الجزائر، هذا من جهة والاستفادة من المهارات والخبرات التقنية المتطورة التي تتمتع بها الشركات الأجنبية، خاصة في قطاعي الطاقة والاتصالات من جهة أخرى.

حسب الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، فإن المستثمرين المحليين يساهمون بحوالي 50766 مشروع من هذه المشاريع التي من المنتظر أن توفر أكثر من 843000 فرصة عمل، حيث بلغت استثماراتهم حوالي 4153 مليار دينار جزائري، أي ما يمثل 71.6 % من حجم الاستثمارات الإجمالي، وبخصوص الاستثمارات في شكل عقود شراكة بين الشركات الجزائرية والأجنبية، فقط شملت 291 مشروعا استثمر فيها 722.5 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 12.5 % من إجمالي الاستثمارات. أما بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة المسجلة في الوكالة فقد طالت 399 مشروعا، بما قيمته 922.6 مليار دينار جزائري بين سنتي 2002 و2008 أي ما يعادل 15.9 %. وقد ركزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصناعة وتحلية مياه البحر وإنتاج الأسمدة ومصانع الاسمنت والصناعات الغذائية والسياحة. وقد سجلت الوكالة خلال السنوات الثلاثة الأخيرة 35397 مشروع تترافق مع خلق 477000 فرصة عمل مقابل 16000 مشروع فقط في الفترة الممتدة بين 2002 و2005 (داودي 2011. 10-11).

4. سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

عالجت الجزائر مسألة الاستثمارات منذ الاستقلال عن طريق مجموعة من القوانين، حيث أصدرت عدة تشريعات تضمنت العديد من الحوافز والمزايا للمستثمرين، وأدخلت على هذه التشريعات تعديلات إلى جانب الأنظمة الإدارية المتعلقة بالاستثمار، ذلك أن رأس المال لا ينتقل من بلده الأصلي إلى البلد المضيف إلا إذا توفر له مناخ استثماري يحقق له ما يهدف إليه من زيادة ونماء.

1.4. الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر: عرف قانون الاستثمار في الجزائر عدة تطورات، وذلك تماشيا مع طبيعة كل مرحلة، فقد تدعم الإطار القانوني لترقية وتطوير الاستثمار في الجزائر بصدور الأمر 01-03 المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية والاقتصادية وتسييرها وخوصصتها (الأمر 01-03، 2001)، ونصوص قانونية أخرى ذات طابع تشريعي وتنظيمي ليفتح المجال لكي تشمل معنى الاستثمار المستهدف وتطويره وترقية كل النشاطات التي هيأت السياسة الاقتصادية الحالية نشوؤها، كإقامة وإنشاء مشاريع جديدة ومستحدثة من قبل القطاع العام أو الخاص محلي أو أجنبي والمساهمة في عمليات الخوصصة الكلية أو الجزئية. وأهم ما جاء به هذا الأمر هو إعطاء حرية الاستثمار لكل شخص طبيعي أو معنوي عام أو خاص وطني أو أجنبي، مع عدم التمييز بين المستثمر الوطني والأجنبي والمساواة بينهما في الحقوق والواجبات.

وبالتالي فإن مفهوم الاستثمار وفق قانون 2001 قد تحدد كما يلي: (الأمر 01-03، 2001)

- باقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسع قدرات الإنتاج، أو إعادة التأهيل، أو إعادة الهيكلة؛
- باتخاذ القرارات المتعلقة بالمساهمة في رأس مال مؤسسة في شكل مساهمات عينية أو نقدية؛
- بالعمليات المتصلة بالخوصصة الجزئية أو الكلية.

ويعتبر الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 أن تنجز الاستثمارات في حرية تامة مع مراعاة التشريع والتنظيمات المقننة وحماية البيئة، وتستفيد هذه الاستثمارات بقوة القانون من الحماية والضمانات المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها (الأمر 06-08، 2006).

وعن جملة الضمانات التي يوفرها الأمر 06-08 حسب المادة 07 مكرر ما يلي: (أبو جمعة 2011. 239)

- حق الطعن للمستثمرين الذين يرون أنهم قد ظلموا بشأن الاستفادة من المزايا من إدارة هيئة مكلفة بتنفيذ هذا الأمر؛
- يمارس هذا الطعن لدى لجنة تحدد تشكيلتها وتنظيمها وسيرها عن طريق التنظيم دون المساس بالطعن القضائي الذي يستفيد منه المستثمر؛
- يمارس هذا الطعن خلال 15 يوما التي تلي تاريخ التبليغ بقرار محل الاحتجاج؛
- تفصل اللجنة في الطعن في أجل شهر واحد.

وبالتالي فإن عزم الجزائر على جلب المستثمرين الأجانب للمساعدة في تنمية الاقتصاد الوطني جاء من خلال النصوص التنظيمية التي تضمنت مجموعة من الامتيازات والحوافز الجبائية والجمركية (المادة 7 و10 من الأمر 01-03، 2001).

2.4. الإطار المؤسساتي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: في مجال تدعيم المجال القانوني للاستثمار تم إنشاء هياكل إدارية ترمي لمساندة وتطوير مشاريع الاستثمار. وفيما يلي الهيئات المكلفة بمتابعة وترقية الاستثمار:

أ. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI: تعتبر الوكالة مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بشخصية معنوية واستقلال مالي، لها امتدادات في كل الولايات، تحت إشراف رئيس الحكومة، نظمت في شكل شباك وحيد يضم مجموعة من الإدارات والأجهزة المعنية بالاستثمار. مثل بنك الجزائر، إدارة الضرائب، مديرية أملاك الدولة. وتتولى الوكالة المهام التالية: (المادة 03 من المرسوم التنفيذي 01-282)

- استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم؛
- تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشبابيك اللامركزية؛
- تسيير صندوق دعم الاستثمار لتطوير الاستثمار؛
- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرين خلال مدة الإعفاء.

ب. المجلس الوطني للاستثمار CNI: هو جهاز استراتيجي يسهر على ترقية وتطوير الاستثمار، يتولى رئاسته رئيس الحكومة، يتشكل من مجموعة من الوزراء، يجتمع مجلسه مرة واحدة كل ثلاثة أشهر، ويقوم المجلس بالمهام التالية: (المادة 19 من الأمر 01-03، 2001)

- اقتراح لاستراتيجيات المناسبة لتطوير الاستثمار وتحدد أولوياتها؛
- الفصل في الاتفاقيات المبرمة بين المستثمرين والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، والمتعلقة بالاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة والاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني؛
- العمل على تشجيع استحداث مؤسسات مالية ملائمة لتمويل الاستثمار والحث على تطويره؛
- تحديد المناطق المعنية بالتنمية؛
- المصادقة على مشاريع اتفاقيات الاستثمار.

ج. الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة وترقية الاستثمار MDCGCPPI: تضطلع بالمهام التالية: (أبو جمعة 2011. 241)

- تنسيق الأنظمة المرتبطة بتحضير وتجسيد برامج الخصخصة؛
- اقتراح إستراتيجية ترقية وتطوير الاستثمار.

د. الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري: وتتولى المهام التالية: (وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات 2016)

- تسيير ما تبقى من أصول المؤسسات العمومية المحلية، وكذا الفرص العقارية المتوفرة في المناطق الصناعية ومناطق النشاط؛
- تجمع المعلومات الخاصة العقار وإنشاء بنك معطيات حول هذه المعلومات.

هـ. وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات: تتكفل الوزارة بعلاقتها مع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بما يلي: (MDPP 2014. 32)

- المشاركة في إعداد إستراتيجية من أجل تطوير الاستثمار، ومتابعة تنفيذه؛
- المشاركة في توفير الإطار الملائم الذي يطور ويسهل عملية الاستثمار؛

- تنسيق النشاطات المتعلقة ببعض برامج الخوصصة؛
- متابعة تنفيذ قرارات المجلس الوطني للاستثمار.

5. محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تعد جهود الترويج الفرصة الاستثمارية التي تضطلع بها حكومات الدول ضمن أهم مكونات واستراتيجيات استقطاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتقع تلك المسؤولية بالدرجة الأولى على عاتق هيئات تشجيع الاستثمار، وإن كانت تمتد لتشمل كافة الأطراف الأخرى المعنية، ويلعب الجانب الترويجي دورا مهما في خطط جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وهناك من الدراسات من أكدت أهمية تلك البرامج وعلاقتها الايجابية في قدوم الاستثمار الأجنبي المباشر ومنها التجربة الصينية والمصرية والسعودية (حسن 2011. 81).

وقد واصلت الجزائر خلال سنة 2010 جهودها في مجال الترويج للفرص الاستثمارية للخروج من تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 وخصوصا على صعيد وضع السيولة، وقد تركزت تلك الفرص الاستثمارية بالجزائر في قطاع الطاقة والمياه في إطار خطة استثمارية ضخمة قيمتها 268 مليار دولار(المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات 2010. 105)، ضمن برامج الاستثمارات الحكومية من 2010 إلى 2014 في قطاعات البنية الأساسية والمرافق منها 165 مليار لمشروعات جديدة.

رغم الجهود المبذولة من بداية التسعينات والموجهة نحو تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، ورغم النتائج الايجابية المحققة على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكبرى كالتحكم في معدلات التضخم وانخفاض حجم المديونية الخارجية وارتفاع احتياطي الصرف، والتي نالت استحسان الهيئات العالمية المتابعة لمسار الإصلاح في الجزائر، يبقى حجم تدفق الاستثمارات الأجنبية نحو الجزائر ضعيف مقارنة بالإمكانيات المتوفرة، وهذا ما يفسر بوجود عراقيل تحول دون ذلك، فالعائق الأكبر بالنسبة لعوامل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة يتمثل في سلبية أغلب المؤشرات النوعية للاستثمار وهو ما أثر سلبا على تشويه صورة الجزائر لدى المستثمرين الأجانب بالإضافة إلى عدة عوائق أخرى يمكننا تصنيفها فيما يلي:

1.5. المحددات الاقتصادية: هناك معوقات اقتصادية ساهمت في ضعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر من بينها اتساع رقعة السوق الموازية أين لا تحترم فيه حقوق الملكية الفكرية

والصناعية وبراءات الاختراع، وهذا ما يدعونا للتعرف على وضع الجزائر بالنسبة لمؤشر العولمة الاقتصادية كونه أداة مهمة لصانعي السياسة الاقتصادية ورجال الاستثمار. وتعني الحرية الاقتصادية حماية حقوق الملكية الخاصة للأصول وضمان حرية الاختيار الاقتصادي للأفراد وتعزيز روح المبادرة والإبداع مع غياب التدخل القصري للحكومة في عملية الإنتاج والتوزيع والاستهلاك للسلع والخدمات خارج إطار حماية المصلحة العامة (منصوري 2005. 144).

من أجل تحليل وضع الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية سوف نعتمد على المعطيات الواردة في الجدول التالي:

الجدول (01): مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر لسنة 2017

الترتيب عربيا	الدولة	الترتيب عالميا		قيمة المؤشر		تصنيف الحرية الاقتصادية
		2016 **177 دولة**	2017 **181 دولة**	2016	2017	
12	الجزائر	161	155	60.8	63.3	حرية اقتصادية ضعيفة

المصدر: (Heritage Foundation 2017. 19)

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة مؤشر الحرية الاقتصادية خلال سنتي 2016 و2017 على التوالي 60.8 و63.3. رغم التحسن الطفيف الذي شهدته الجزائر في الترتيب العالمي وفق هذا المؤشر فبعدما كانت تحتل المرتبة 161 عالميا سنة 2016، أصبحت تحتل الرتبة 155 عالميا سنة 2017. لكنها مازالت توجد مع مجموعة الدول ذات الحرية الاقتصادية الضعيفة، الوضعية هذه لا تؤهلها لتكون في موقع الدول الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر.

وفيما يلي يمكننا الإشارة إلى أهم المعوقات التي تعيق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر: (عبير 2011. 497)

- نذره البيانات الإحصائية المتعلقة بالوضع الاقتصادي؛
- عدم كفاءة إجراءات الترويج للفرصة الاستثمارية؛
- تواضع موقع الصناعة في مراحل الحلقة التكنولوجية العالمية؛

- ضعف أداء السوق المالي وعجز إمكانيات التمويل المتاحة عن مقابلتها للاحتياطات التمويلية للمشروعات الاستثمارية؛
- سلبية أغلب المؤشرات النوعية الدولية والإقليمية الخاصة بالجزائر؛
- عدم الاستقرار الاقتصادي والمالي وعدم وضوح التوجهات الحكومية الاقتصادية تجاه قضايا الاستثمار.

2.5. المحددات التنظيمية والإدارية: على الرغم من سلسلة التشريعات والتوصيات بشأن تبسيط الإجراءات الإدارية المنظمة للاستثمار في الجزائر إلا أن ثمة من العوائق الإدارية والتنظيمية التي ساهمت في تشويه بيئة الاستثمار، فحسب المؤشر العام لبيئة أداء الأعمال لسنة 2001 لممارسة أنشطة الأعمال يرصد مقاييس موضوعية للإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال وإنفاذها في 193 دولة، وكذلك في مدن مختارة داخل الدول، فيشمل الإصلاحات التنظيمية التي تهدف إلى توفير المزيد من السهولة في أداء الأعمال في العالم من خلال قياس تأثير هذه الإصلاحات على المؤشرات الفرعية العشرة المكونة لمؤشر سهولة أداء الأعمال ويتكون المؤشر العام المركب من عشرة مؤشرات فرعية، فالجزائر حافظت على ترتيبها العالمي في المؤشر، حيث احتلت 36 سنة 2011 وهي نفس الرتبة التي احتلتها سنة 2010 (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات 2010. 173-174). وتشمل المحددات التنظيمية والإدارية أساسا ما يلي: (أبو جمعة 2011. 250)

- تعقد وبطء الإجراءات الإدارية حيث أن عملية تسجيل مؤسسة تتطلب 18 إجراء و93 يوما في المتوسط و130 يوما للحصول على رخصة بناء؛
- نقص الخبرات الفنية والإدارية اللازمة لتسيير بعض المشروعات الضخمة مع قلة مكاتب الاستشارات وبيوت الخبرة؛
- صعوبة الحصول على العقار الصناعي لمزاولة نشاط استثماري إذا حصل المستثمر على الموافقة على الاستثمار بسبب تعقد الإجراءات الإدارية المرتبطة بالحصول على عقد الملكية والتصريحات لواجبة التحضير، يضاف إلى ذلك طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقر الصناعي والتي تفوق السنة؛

- عدم توفر البيانات والإحصائيات الحديثة بالنسبة لكافة القطاعات والتي يطلبها المستثمرين الأجانب لتقييم فرص الاستثمار؛
- الحاجة إلى توقيع المزيد من اتفاقيات ضمان وحماية لاستثمار.

3.5. محددات متعلقة بالأزمة المالية الراهنة (2008): إن تباطؤ النمو الاقتصادي نتيجة الأزمة المالية الراهنة من شأنه أن يجعل أسواق الدول المتقدمة أقل قدرة على جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو تصديرها إلى باقي دول العالم مما يقلص من الإجمالي العالمي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أشارت التقديرات الأولية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى تراجع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة عالميا بما نسبته 21 % لتبلغ 1.4 تريليون دولار سنة 2008.

هذا التراجع سوف يؤثر سلبا على تدفقت الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك نظرا لنمو الاقتصاد العالمي الذي يعد من أهم العوامل المؤثرة في توليد وانتعاش التدفقات العالمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة وتهدد الأزمة المالية الحالية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كما يلي: (أبو جمعة 2011. 251)

- بسبب الأزمة المالية الحالية التي تعمل على تقليص حجم الائتمان عالميا والذي بدوره يقلص من قدرة الاستثمار في الخارج أو تمويل عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية والتي تعتبر من أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة الشركات متعددة الجنسيات
- إن التراجع في الأسعار العالمية لمعظم السلع الأولية على رأسها النفط والغاز وبعض المعادن والمحاصيل الزراعية من شأنه أن يؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجهة إلى قطاعات الموارد الطبيعية وفي هذا الإطار الجزائر مهددة نظرا لاحتمال انخفاض الاستثمارات الأجنبية الموجهة للأنشطة الاستكشافية لآبار البترول؛
- تدهور عوائد الاستثمار الأجنبي المباشر وضعف المراكز المالية الناجمة عن الصعوبات الاقتصادية الحالية ربما تدفع الشركات الأم في الدول المتقدمة وحول العالم إلى استراد عوائد استثماراتها المباشرة من فروعها أو المؤسسات التابعة لها العاملة في الدول الأخرى بدلا من استثمارها مرة أخرى (مثلما حدث في الجزائر) مما يقلل الإجمالي العالمي من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

خلاصة

بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الجزائر في مجال تدعيم الاستثمار وعلى وجه الخصوص منه الاستثمار الأجنبي المباشر، ورغم التحسن الملحوظ في مناخ الاستثمار إضافة إلى كل ما يتوفر لدى الجزائر من طاقات وقدرات وفرص استثمارية معتبرة، إلا أن استغلال هذه الطاقات يبقى بعيدا عن المطلوب مقارنة بدول أخرى، إذ أنها تصنف ضمن مجموعة الدول المتأخرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. الأمر الذي يدفع إلى التساؤل عن الأسباب الحقيقية المؤثرة في ذلك بدراسة أهم محددات مناخ الاستثمار في الجزائر، ولعل ما يمكن ذكره من أسباب في هذا الصدد هو استمرارية ارتباط الاقتصاد الجزائري بأسعار النفط، وحساسيته المفرطة لكل التقلبات والصدمات التي يمكن أن تجرها تقلبات أسعار النفط على مستوى الأسواق العالمية، إضافة إلى عدم فعالية النظام المالي والمصرفي، حيث مازال يعاني من عبء الإجراءات البنكية، إضافة إلى تخلف أداء البورصة. مع عدم إغفال ضعف موقع الجزائر في مؤشرات الحكم الراشد، الأمر الذي أدى إلى عدم اتضاح ظروف العمل، وانتشار حالة الشك لارتفاع مستويات الفساد، وضعف سيادة القانون، واستفحال ظاهرة الاقتصاد الموازي.

وبناء على كل ما سبق فإنه يمكن الخروج ببعض التوصيات التي لا تخص الجزائر فقط وإنما تتعلق بمختلف الدول النامية التي تريد الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر كأداة فعالة في تمويل التنمية الاقتصادية:

- على الدول النامية تبني سياسات التوجه نحو التصدير، مما يساهم في خلق أسواق جديدة للاستثمارات الناشئة، وخلق فرص تسويقية للاستثمارات حتى يمكن تصريف منتجاتها؛
- يتوجب العمل على توسيع الاتفاقيات لضمان الاستثمار بين الدول النامية والدول المتقدمة، وهو ما يؤدي إلى تخفيض مخاطر الاستثمار وخلق بيئة استثمارية ملائمة، وكذلك عقد اتفاقيات لمنع الازدواج الضريبي بين دول العالم المختلفة؛
- يتوجب الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية التي تشترك فيها الدول المتقدمة، وتوقيع اتفاقيات ثنائية تكفل تدفق الاستثمارات الإقليمية، حيث يزيد من أهمية ذلك متطلبات تحرير التجارة العالمية وعولمة الإنتاج والأسواق وحركة رؤوس الأموال العالمية، وتنظيم زيارات متبادلة للمستثمرين الأجانب، وتعريفهم بالتسهيلات التي تقدمها الدولة للمستثمرين ومزايا

الاستثمار في الاقتصاد الوطني والحرص على التعاون مع المؤسسات الدولية التي لها دور في ترويج الاستثمار وتقديم الخدمات الاستثمارية؛

- العمل على تبسيط الإجراءات الإدارية، والقضاء على البيروقراطية، وإصدار وتفعيل المنافسة ومنع الاحتكار وحماية الملكية الفكرية، مع تقديم المزيد من الحوافز والتسهيلات الجاذبة للاستثمار على أسس علمية مدروسة، والعمل على تنفيذها بما لا يتعارض مع المصلحة الوطنية؛
- تركيز الاستثمارات العربية البينية على قطاعات الزراعة والصناعة وتقليل نسبة الاستثمارات العربية المرتفعة حاليا في مجال الخدمات المالية والسياحية والعقارية المعتمدة على المضاربات، وهو ما يتطلب تخصيص حوافز مشجعة وغير تقليدية للاستثمارات العربية في الأنشطة الإنتاجية.

قائمة المراجع

1. أبو جمعة، بلال. (2011). سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر لتعزيز النمو الاقتصادي بالجزائر: في بداية الألفية الثالثة (1999-2010). *المجلة العلمية للبحوث والدراسات*. مصر. س 25، ع 3. ص ص 229-259.

2. الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، *الجريدة الرسمية*، العدد 47، 2001.

3. الأمر 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المتعلق بتطوير الاستثمار، *الجريدة الرسمية*، العدد 44، 2006.

4. الأونكتاد. (2000). *تشجيع الروابط: تقرير الاستثمار العالمي*. جنيف: الأمم المتحدة.

5. سليمان، حسان محمد. (2011). محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية: دراسة قياسية. *مجلة فكر وإبداع*. مصر. ج 63. ص ص 317-335

6. حسن، كريم حمزة. (2011). *العولمة المالية والنمو الاقتصادي*. الأردن: درا صفاء.

7. عبد العظيم، حمدي. (2011). دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية العربية: بالتطبيق على الدول العربية غير البترولية. *مجلة مصر المعاصرة*. مصر مج 40. ع 2. ص ص 5-35

8. داودي، محمد. (2011). محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، *مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية*: المعهد العربي للتخطيط. الكويت. مج 13. ع 2. ص ص 5-25.

9. إسماعيل، رجب ابراهيم، *ثورة 25 يناير وتأثيرها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وأثر ذلك على سوق العمل في مصر*. المؤتمر السنوي السادس عشر حول آثار وسبل مواجهة الأزمات المجتمعية الناتجة عن أحداث الربيع العربي. جامعة عين الشمس. القاهرة. 24-25 ديسمبر 2011. ص ص 689-726

10. شيماء، محمد نجيب. (2006). أثر بعض المتغيرات الاقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بالتأكيد على دور الخصخصة، مذكرة ماجستير. جامعة الموصل العراق.

11. عبير، فرحات على. *الأداء الاقتصادي كمحدد للاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة قياسية مقارنة بين مصر وماليزيا*. المؤتمر السنوي السادس عشر حول آثار وسبل مواجهة الأزمات المجتمعية الناتجة عن أحداث الربيع العربي. جامعة عين الشمس. القاهرة. 24-25 ديسمبر 2011.

12. القريشي، محمد صالح. (2008). *المالية الدولية*. عمان: مؤسسة الوراق.

13. المادة 7 و10 و19 من الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، *الجريدة الرسمية*، العدد 47، 2001.

14. المادة 03 من المرسوم التنفيذي 01-282.

15. منصوري، زين. (2005). واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر: *مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا*. جامعة الشلف. الجزائر. ع 2. ص ص 125-152.

16. مؤسسة التمويل الدولية. (1997). *الاستثمار الأجنبي المباشر: الدروس المستفادة من الخبرات العملية*. رقم 5. واشنطن: صندوق النقد الدولي.

17. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. (2010). *تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية*. الكويت. ع1.

18. وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات. (2012). *Missions du Ministre* http://www.mipi.dz/ar/index_ar.php?page=invest&titre=andi3, (12/05/2016)

19. CNUCED. (2003) *Les politiques d'IDE et le développement : Perspectives nationales et internationales*. Rapport sur l'investissement dans le monde. New York: Nations Unies.

20. MDPP. (2014) *Guide pratique aux investisseurs*. Alger.

21. Root, F R. (1994) *International trade and investment*. États-Unis: South Western publishing Co.